الأمم المتحدة

E/CN.5/2020/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 December 2019
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثامنة والخمسون
10-19 شباط/فبراير 2020
البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: المسائل المستجدة

خمسة وعشرون عاما على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التصدي للتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 18/2006، يتضمن برنامج عمل لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والخمسين البند المعنون ”المسائل المستجدة“، الذي تتناول اللجنة في إطاره القضايا الناشئة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي تتطلب اهتماما عاجلا. وفي ما يتعلق بهذا البند، كُلفت اللجنة أيضاً بتناول المسائل الشاملة الجديدة في سياق التحديات الإنمائية العالمية المتغيرة. وفي دورتها الثامنة والخمسين، في إطار هذا البند، ستنظر اللجنة في موضوع ”خمسة وعشرون عاماً على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التصدي للتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030“. وقد أعدت الأمانة العامة هذه المذكرة لتكون بمثابة ورقة معلومات تقنية أساسية لتنوير وتيسير مناقشة اللجنة في إطار البند المطروح. وتتضمن هذه الورقة استعراضا لبعض أهم التحديات على المستوى المجتمعي في تنفيذ خطة عام 2030 من منظور اجتماعي، مع التركيز على القضايا والاتجاهات الأكثر صلة بأهداف التنمية الاجتماعية الأساسية الثلاثة التي حُددت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر، والنهوض بالعمالة المنتجة والعمل اللائق، وتعزيز الإدماج والشمول الاجتماعيين.

* E/CN.5/2020/1.

270120 170120 19-22481 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة: 25 عاما من التقدم والتحديات

1 – قبل نحو 25 عاما مضت، اجتمع ممثلو 186 بلدا في كوبنهاغن، الدانمرك في عام 1995، في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وانضم إليهم 300 2 ممثل من 811 منظمة غير حكومية وأكثر من 800 2 صحفي[1]. وخلال تلك القمة، تعهد قادة العالم بجعل القضاء على الفقر وهدف العمالة الكاملة والعمل اللائق وتعزيز الإدماج الاجتماعي أهدافا رئيسية للتنمية الاجتماعية. وبعد ذلك بخمس سنوات، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين مزيدا من المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية. وسيصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتلك القمة التاريخية. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، أحرزت البلدان تقدما كبيرا في الحد من عمق وشدة الفقر بتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق وتعزيز الإدماج الاجتماعي. فبين عامي 1990 و 2015، تم انتشال أكثر من بليون شخص من براثن الفقر. وأُحرز أيضا تقدم كبير في أبعاد إنمائية اجتماعية أخرى، منها التحاق الفتيات بالمدارس أكثر من أي وقت مضى، والتشجيع على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، والانخفاض الملحوظ في وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الشاملة والتعليم، وفرص الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء.

2 – وخلال ربع القرن الماضي، جددت البلدان أيضا باستمرار تأكيد إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتَجدَّد زخم ذلك الالتزام حين اعتمد المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر 2015، حين اعتمد 193 من قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها. ومن ثم فإن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقمة العالمية يصادف بداية آخر عقد يتعين أن يتم فيه تنفيذ خطة عام 2030 بنجاح. وخلال هذا العقد، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في سياق خطة عام 2030.

3 – بيد أن التقدم المحرز كان متفاوتا بين البلدان ومن حيث المؤشرات، ولا تزال اللامساواة قائمة. فعلى سبيل المثال، دعا مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية إلى تقديم الدعم من أجل تنمية أفريقيا، ولكن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال متخلفة عن الركب، ولم تأخذ الأهداف المتعلقة بالصحة النفاسية طريقها إلى التحقيق بعد. ومما يبعث على مزيد من القلق أن على الرغم من المكاسب التي تحققت، لا يوجد بلد في سبيله إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، إذ لا تزال تحديات هامة قائمة. وفي بعض الحالات، تباطأ التقدم أو شهد ركودا، بل عكَس اتجاهه فيما يتعلق بالأبعاد الحاسمة للتنمية الاجتماعية، مما يقوض آفاق تحقيق مختلف الغايات المحددة في الأهداف، بما فيها الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وعلى سبيل المثال، تزايد الجوع على الصعيد العالمي للسنة الثالثة على التوالي، إذ لا يزال أكثر 820 مليون شخص في العالم يعانون منه اليوم[2]. وخلال الفترة ما بين عامي 2002 و 2014 أيضا، انخفضت نسبة من يعيشون في فقر في منطقة

(1) الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، *إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 6-12 آذار/مارس 1995* (نيويورك، 1995).

(2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي* (روما، 2019).

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأكثر من الثلث، وانخفض الفقر المدقع بأكثر من الربع. ومع ذلك، بدأ هذان المقياسان من مقاييس الفقر يتوجهان نحو الارتفاع ابتداء من عام 2015، واستقرا عند نسبة حوالي 30 في المائة و 10 في المائة، على التوالي[3]. وشهد عدد من يعانون من نقص التغذية في تلك المنطقة زيادة بلغت 2,4 مليون شخص بين عامي 2015 و 2016، حيث وصل إلى ما مجموعه 42,5 مليون شخص، أي 6,6 في المائة من السكان[4]. ويرتبط بعض هذه التحديات بتباطؤ النمو العالمي، الذي يتفاقم بسبب اشتداد التوترات التجارية والتحديات التي تواجه تعددية الأطراف.

4 - وعلاوة على ذلك، لا يزال العالم يواجه تحديات كبيرة مستمرة وتحديات جديدة في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشمل تلك التحديات تغيرات في الديناميات الديمغرافية، بما فيها التغيرات في عدد السكان وهياكلهم العمرية ومواقعهم المكانية، وحدة اللامساواة وتزايدها، والآثار المستمرة لتغير المناخ، وزيادة التقلبات المناخية والظواهر المناخية القاسية والكوارث الطبيعية، والتغير التكنولوجي السريع وما يترتب عليه من آثار على مستقبل العمل، والعولمة. ولهذه التحديات المجتمعية تأثير كبير في رفاه الإنسان وازدهاره الاقتصادي المشترك، وبصفة أعم، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بل إنها تهدد كل ذلك في بعض الحالات. وقد كان لها أيضا أثر كبير على قدرة البلدان على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن على مدى السنوات الـ 25 الماضية. ويعزز كل من هذه الاتجاهات الكبرى الآخر، ولكن الآليات التي يمكن من خلالها أن يقع تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستكون متفاوتة من حيث المؤشرات والبلدان والمناطق. ومع ذلك، يمكن أن تخفف السياسات العامة من تأثير التحديات المجتمعية الجديدة والاتجاهات الكبرى على التنمية الاجتماعية وأهداف التنمية. ويمكن أن يكون للسياسات العامة القائمة على الأدلة التي تتلاءم مع الظروف الفريدة لكل بلد مفعول في الأثر السلبي المحتمل للاتجاهات الكبرى والطريقة التي يرجح أن تتطور بها تلك الاتجاهات الكبرى، بما في ذلك الكيفية التي ستؤثر بها في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية.

ثانيا - التحديات المجتمعية الناشئة التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية

ألف - الاتجاهات الديمغرافية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

5 - تشكل الاتجاهات والهياكل السكانية المتغيرة سياقا مجتمعيا هاما للسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وينبغي أن ترتكز تلك السياسات والاستراتيجيات على فهم التغيرات العميقة التي تحدث في الديناميات السكانية على الصعيد العالمي، بما في ذلك اتساع شريحة الشباب من السكان، وشيخوخة سكان العالم تدريجيا، واستمرار الهجرة والتوسع الحضري، وهي ديناميات تبين زيادة تنقل السكان، الذين يتجمَّعون على نحو متزايد في المدن والبلدات (انظر E/CN.9/2019/2). وتتنوع آثار تلك الاتجاهات الديمغرافية الكبرى وتتسم أحيانا

(3) انظر Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Social Panorama of Latin America 2017 (Santiago, 2018).

(4) انظر FAO and Pan American Health Organization, *Panorama of Food and Nutritional Security in Latin America and the Caribbean* (Santiago, 2017).

بالتعقيد حسب الظروف الوطنية، بما فيها مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في كل بلد، التي تطرح تحديات وتتيح فرصا لتحقيق التنمية الاجتماعية وتنفيذ خطة عام 2030. وينبغي أن تراعي السياسات والاستراتيجيات هذه الاتجاهات الديمغرافية الكبرى بوصفها جزءا لا يتجزأ من التخطيط الإنمائي الوطني.

6 - وهذه الديناميات السكانية تؤثر في الأولويات الوطنية وفي الخطة الإنمائية الدولية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وأسواق العمل وتوزيع الدخل، والحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، وأمن الأغذية والمياه والطاقة، وحماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بل إنها تحدد أشكال ذلك في بعض الأحيان. وقد أحدثت الاتجاهات الديموغرافية آثارا إنمائية إيجابية وسلبية على السواء، لا سيما في تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنها على الخصوص القضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة والعمل اللائق، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

7 - وعلى مدى 25 سنة مضت، استمر عدد سكان العالم في التزايد، وإن كان ذلك بمعدلات أقل. فقد كان عدد سكان العالم يبلغ 5,7 بليون نسمة في عام 1995، ووصل إلى 7,7 بليون نسمة في عام 2019. ومن المتوقع أيضا أن يبلغ 8,5 بليون نسمة في عام 2030 وأن يصل إلى 9,7 بليون نسمة بحلول عام 2050[5]. وستحدث أكبر الزيادات في أعداد السكان بين عامي 2019 و 2050 في بعض البلدان التي يعيش أكبر عدد من سكانها في فقر مدقع أو ترتفع فيها معدلات الفقر وينتشر فيها الجوع بكثرة. ويطرح استمرار النمو السكاني في أقل البلدان نموا تحديات إضافية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - ويشتد هذا الأثر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نموا أكثر من أي مكان آخر. ففي حين أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع انخفضت في تلك البلدان، فإن عدد الفقراء أصبح أعلى من أي وقت مضى. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع بقدر كبير جدا من 58,9 في المائة في عام 1996 إلى 41,1 في المائة في عام 2015. بيد أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع زاد من 405,1 مليون شخص إلى 413,3 مليون شخص خلال تلك الفترة. وبحلول عام 2030، يحتمل أن تبلغ نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يصل إلى 87 في المائة. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، فعلى الرغم من أن نيجيريا خفضت معدل الفقر المدقع بين سكانها، فإنها ستحل قريبا محل الهند باعتبارها البلد الذي يعيش معظم سكانه في فقر مدقع.

9 - وفي أقل البلدان نموا، يظهر هذا الأثر أيضا في تحقيق الأهداف المتعلقة بإتاحة التعليم للجميع وتوفير السكن الآمن واللائق لكل الناس. وعلى الرغم من التقدم المستمر المحرز في التسجيل في المدارس، الذي التحقت في إطاره ملايين أخرى من الأطفال بالمدارس، فإن أقل البلدان نموا هي الأقل نجاحا في إحراز تقدم نحو تحقيق هدف توفير التعليم للجميع من البلدان الأخرى، لأن عليها أن تضاعف جهودها لمواكبة النمو السريع في عدد الأطفال الذين يبلغون سن الدراسة الابتدائية[6]. وعلى نفس

(5) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، *التوقعات المتعلقة بسكان العالم 2019: الملامح الرئيسية*.

(6) Michael Herrmann, “Consequential omission: how demography shapes development – lessons from the MDGs for the SDGs”, available at https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2018/05/8.pdf.

المنوال، وفي حين أن بلدانا تمكنت من خفض نسبة السكان المقيمين في الأحياء الفقيرة، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون اليوم في الأحياء الفقيرة أكبر مما كان عليه قبل 25 عاما بسبب النمو السكاني الحضري السريع.

10 - ومن المتوقع أيضا أن يؤدي النمو السكاني إلى ضغط في الطلب على الغذاء على الصعيد العالمي. وحيث أن من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى 9,7 بليون نسمة بحلول عام 2050، فمن المتوقع أن يتزايد الطلب على الغذاء على الصعيد العالمي، ويُنتظر أن يرتفع بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030 وأن يتضاعف بحلول عام 2050. وسيشكل هذا الارتفاع الحاد في الطلب أيضاً نتيجة للتوسع الحضري ولزيادة الرخاء في أجزاء من العالم النامي[7]. وقد أدى النمو السكاني السريع وديناميات انتشار نقص التغذية أيضا إلى زيادة كبيرة في مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية[8]. ولذلك فإن أحد التحديات المجتمعية الرئيسية التي تطرحها هذه الاتجاهات الديمغرافية يتمثل في تلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان مع حماية الكوكب في الوقت نفسه. وعندما يقترن النمو السكاني بأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، فإنه يشكل ضغطا على موارد الكوكب، مثل الأراضي والمياه. كما إنه يزيد في الطابع الملح لجهود القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة اللامساواة وتنمية وإدارة المدن المستدامة[9].

11 - وتتيح الاتجاهات الديمغرافية أيضا فرصا عديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى انخفاض معدلات الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تسريع وتيرة ارتفاع عدد السكان الذين يبلغون سن العمل (من 25 إلى 64 سنة من العمر) نسبةً إلى باقي السكان. وقد أسهمت التحولات التي شهدها التوزيع العمري للسكان في تهيئة فرص للتعجيل بالنمو الاقتصادي، إلى جانب بعض التحديات. وتكمن في ارتفاع نسبة السكان البالغين سن العمل طاقات من شأنها توسيع نطاق رأس المال البشري والاستثمارات في الهياكل الأساسية والتعجيل بالنمو الاقتصادي. غير أن الاستفادة من هذا ''العائد الديمغرافي'' تتطلب سياسات مناسبة لترجمة زيادة السكان البالغين سن العمل إلى عدد الراشدين المنتجين اقتصاديا وإلى زيادة معدلات الإنتاجية والادخار والاستثمار حسب الفرد. وهذه التغيرات السكانية التي تحدث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من المناطق النامية، إذا أُحسنت إدارتها، من شأنها أن تمكن البلدان من تعزيز المكاسب الإنمائية التي تحققت منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومن دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12 - ومن الأولويات الرئيسية الاستثمار في التعليم والصحة، ويشمل ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، وتهيئة بيئة تمكينية للنمو المستدام والشامل والمنصف. وبدون سياسات استباقية، فإن تزايد عدد السكان الشباب قد يتسبب في ضغط لا داعي

(7) European Commission, "Research joint programming initiative on agriculture, food security and climate change: motivations and state of play of research at European level", Commission Staff Working Document (C(2010)2590 final) (Brussels, 28 April 2010).

(8) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية* (روما، 2018).

(9) United Nations Conference on Sustainable Development, "Population dynamics and sustainable development", Rio 2012 Issues Brief No. 14, June 2012.

له على سوق العمل، بل قد يسهم في انخفاض الإيرادات. ويقدر البنك الدولي أن أكثر من 90 في المائة من فقراء العالم يتمركزون في بلدان لم تشهد أي عائد ديمغرافي أو في بلدان لا تزال في المراحل الأولى من تحولها الديمغرافي[10]. وفي حالة البلدان الأفريقية، يمكن أن يمثل تسخير العائد الديمغرافي ما بين 11 و 15 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي وأن يؤدي إلى انخفاض عدد الفقراء بما بين 40 و 60 مليون شخصا بحلول عام 2030. وإذا ضاعفت البلدان الأفريقية الحصة الماهرة من إمداداتها باليد العاملة نتيجة لتحسن التحصيل العلمي من 25 في المائة إلى حوالي 50 في المائة بين عامي 2011 و 2030، فيمكن أن تساعد العائدات الديمغرافية على الزيادة في حجم الاقتصادات الأفريقية بنسبة إضافية قدرها 22 في المائة بحلول عام 2030، وعلى النقص من الفقر بما قدره 51 مليون شخص آخرين نسبة إلى الحالة الأساسية[11]. ولكي تتحقق تلك الفوائد، يتعين على البلدان أن تخلق ما يكفي من فرص العمل اللائق لمواكبة نمو السكان البالغين سن العمل. ومن أجل استيعاب التحولات الديمغرافية الحديثة والجارية، سيتعين إيجاد ما يقدر بـ 734 مليون وظيفة على الصعيد العالمي بين عامي 2010 و 2030[12][13]. وسيكون إيجاد فرص العمل اللائق للشباب تحديا حاسما، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يوجد 10 ملايين من الوافدين الجدد على القوة العاملة كل عام[14].

13 - وفي حين أن بعض البلدان لا يزال يعرف نموا سكانيا سريعا، فإن البعض الآخر يشهد انخفاضا في أعداد سكانه. وفي الوقت نفسه، تتزايد الشيخوخة في العالم لأن معدلات الخصوبة ما فتئت تنخفض ولأن العمر المتوقع عند الولادة ما فتئ يتزايد. واستشرافا للمستقبل، تشير الاتجاهات الديمغرافية العالمية إلى أن السكان ماضون تدريجيا نحو الشيخوخة. وبسبب انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة العمر المتوقع عند الولادة، أصبحت فئة الأشخاص البالغين من العمر 65 سنة أو أكثر هي الفئة العمرية الأسرع نموا. وبحلول عام 2050، يقدر أن يتجاوز عمر 1 من كل 6 أشخاص من سكان العالم (16 في المائة) 65 عاما من العمر، في مقابل 1 من كل 11 شخصا في عام 2019 (9 في المائة)[15]. ويشكل هذا الاتجاه تحديات وفرصا اجتماعية واقتصادية هامة تشمل الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي المطرد وفرص العمل ومستويات المعيشة وغير ذلك من نظم دعم المسنين، مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والرعاية الطويلة الأجل. ومن أجل مواجهة الزيادة في عدد كبار السن، سيتعين إيجاد نحو 42 مليون وظيفة إضافية للأشخاص البالغين من العمر 65 عاما أو أكثر بحلول عام 2020[16].

(10) World Bank Group, *Global Monitoring Report 2015/2016: Development Goals in an Era of Demographic Change* (Washington, D.C., 2016).

(11) S. Amer Ahmed and others, "How significant is Africa's demographic dividend for its future growth and poverty reduction?", World Bank Group policy research working paper No. 7134, December 2014.

(12) David E. Bloom and Mathew J. McKenna, "Population, labour force and unemployment: implications for the creation of (decent) jobs, 1990–2030", background paper, United Nations Development Programme Human Development Report Office, 2015.

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.15.III.B.1).

(14) البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم 2013: الوظائف* (واشنطن العاصمة، 2012).

(15) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، شيخوخة *سكان العالم 2019: الملامح الرئيسية* (2019).

(16) البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم 2013: الوظائف*.

14 - وعلاوة على ذلك، سيحتاج السكان الذين تتزايد أعمارهم بسرعة إلى إجراء إصلاحات مالية في المعاشات التقاعدية وبرامج الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية الملائمة للمسنين الذين يعيشون في أوضاع هشة وللتخفيف من حدة الفقر في المراحل المتأخرة من السن ومن اللامساواة في الشيخوخة[17]. فأولا، ينبغي لجهود تعزيز الحماية الاجتماعية أن تمنح الأولوية للوقاية من الفقر في سن الشيخوخة. فالتقديرات المتعلقة بـ 18 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية في عام 2016 تبين أن بدون معاشات تقاعدية، سترتفع معدلات الفقر بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فأكثر بنسب تتراوح بين 15,2 في المائة و 46,7 في المائة[18]. وثانيا، يتعين إجراء إصلاحات مالية لمعالجة الضغوط التي تواجهها نظم المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية الناتجة عن الزيادة في نسب الإعالة والطلب على خدمات الرعاية الصحية لكبار السن. وعلى سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، هناك 3,5 من العاملين لكل متقاعد، ومن المتوقع أن ينخفض هذا الرقم إلى عاملين اثنين لكل متقاعد بحلول عام 2070[19]. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفعت تكاليف الخدمات الصحية أيضا نتيجة لشيخوخة السكان وبَدْء العمل بتكنولوجيات طبية جديدة باهظة التكلفة. كما إن شيخوخة السكان وغيرها من التغيرات المجتمعية أدت إلى زيادة الطلب على الرعاية الطويلة الأجل للذين لا يستطيعون العناية بأنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، في جميع بلدان المنظمة، يتلقى الرعاية الطويلة الأجل 13 في المائة من الأشخاص البالغة أعمارهم 65 سنة أو أكثر، ومن المتوقع أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع نتيجة لتزايد العمر المتوقع[20].

15 - كما إن اثنين من الاتجاهات الكبرى ذات الصلة بالسكان، وهما التوسع الحضر والهجرة الدولية، يؤثران في التوزيع المكاني للسكان ويرتبطان بالتنمية المستدامة بطرق مختلفة. ويُتوقع أن ترتفع نسبة سكان العالم المقيمين في مناطق حضرية من 56 في المائة في عام 2019 إلى 60 في المائة في عام 2030، ثم إلى 68 في المائة في عام 2050. وبالقيمة المطلقة، يقدر أن يضاف 2,5 بليون نسمة إلى المناطق الحضرية بحلول عام 2050، وستشهد أفريقيا وآسيا 90 في المائة من ذلك النمو. ولم يكن يقيم في المناطق الحضرية إلا ثلث سكان أفريقيا في عام 1990 (31 في المائة)، ولكن من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 49 في المائة بحلول عام 2035، وهو ما سيجعل أفريقيا المنطقة الأسرع نموا من حيث التوسع الحضري في العقود المقبلة[21].

16 - ويمكن للتوسع الحضري، إذا تمت إدارته بفعالية، أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم أن يسهم في الحد من الفقر. أما إذا أُسيئت إدارته، فإن النمو الحضري السريع وغير المنظم يمكن أن يحدث آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية، ويشمل ذلك ضغطاً إضافياً على الهياكل الأساسية والخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع الأحياء الفقيرة، وزيادة التلوث، والتدهور البيئي. ومما يبعث على القلق أن التوسع الحضري في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي لم يرافقه ما يكفي من التحول الهيكلي للاقتصادات،

(17) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Preventing Ageing Unequally* (Paris, OECD Publishing, 2017).

(18) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Quadrennial Report on Regional Progress and Challenges in relation to the 2030 Agenda for Sustainable Development in Latin America and the Caribbean* (Santiago, 2019).

(19) European Commission, *Reflection Paper: Towards a Sustainable Europe by 2030* (Brussels, 2019).

(20) OECD, *Health at a Glance 2017: OECD Indicators* (Paris, OECD Publishing, 2017).

(21) انظر www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ERA/ERA2017/executive-summary_03.pdf.

بما في ذلك التصنيع. وبدلا من ذلك، تظل أفريقيا وأقل البلدان نموا تقاوم الفقر المدقع من خلال إيجاد وظائف بأجور أفضل في قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات الأعلى إنتاجية. واقترن الكثير من التوسع الحضري السريع في تلك البلدان بنمو القطاع غير الرسمي وتزايد اللامساواة والأضرار البيئية.

17 - ومع أن التحضر غالبا ما يرتبط بتزايد اللامساواة والضغوط الاجتماعية والبيئية، فإنه يتيح فرصة جيدة للإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى نحو ما تم تأكيده في الخطة الحضرية الجديدة، ينبغي للبلدان أن تسعى إلى اعتماد سياسات تطلعيه تغتنم الفرص التي يتيحها التوسع الحضري وأن تحسن التخطيط للنمو الحضري. ولا بد أيضا من بذل جهود للاستثمار في المناطق الريفية والحد من اللامساواة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وفي حالة أفريقيا وأقل البلدان نموا، ينبغي أن تكفل السياسات أن التوسع الحضري يؤدي إلى تسريع التحول الهيكلي من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، لا سيما من خلال التصنيع.

18 - وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، فقد كانت نسبة 3,5 في المائة من سكان العالم (272 مليون شخص) مهاجرين دوليين في عام 2019، أي أنها زادت عن نسبة 2,8 في المائة المسجلة في عام 2000[22]. وكان نحو 47,9 في المائة من أولئك المهاجرين نساءً وكان 10 في المائة منهم لاجئين أو من طالبي اللجوء. وتغيِّر الأهمية المتزايدة للهجرة الدولية أيضا حجم وتكوين القوة العاملة في العديد من البلدان. فمن بين 200 مليون مهاجر دولي في عام 2000، كان حوالي 90 مليونا من العمال. وفي البلدان المرتفعة الدخل، ارتفع عدد المهاجرين كنسبة من السكان من 9,3 في المائة في عام 2000 إلى 14 في المائة في عام 2017. وكانت الهجرة أيضا عاملا مساهما رئيسيا في النمو السكاني في البلدان المتقدمة النمو. ولولا الهجرة لانخفض حجم مجموع سكان أوروبا خلال الفترة 2000-2015. وفي أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، أسهمت الهجرة بنسبتي 42 في المائة و 31 في المائة من النمو السكاني، على التوالي. ولهذه الاتجاهات آثار هامة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، سواء في البلدان المستقبِلة أو البلدان المرسِلة.

19 - وفي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، يتم التأكيد على أن الهجرة واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد (انظر قرار الجمعية العامة 195/73، المرفق). وهذا يتطلب اتخاذ تدابير استجابة متسقة وشاملة. وعلى الرغم من أن البلدان المرسلة غالبا ما تتكبد خسائر في العمال ذوي المهارات العالية، فإن الهجرة يمكن أن تسهم في النواتج الإنمائية وفي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المناطق المرسِلة والمستقبِلة على حد سواء، لا سيما إذا أُديرت على نحو سليم. فعلى سبيل المثال، تُظهر أحدث بيانات البنك الدولي بشأن التحويلات المالية أن التحويلات العالمية بلغت 689 بليون دولار في عام 2018، مقابل 633 بليون دولار في عام 2017. والأهم من ذلك أن التحويلات المالية الموجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حطمت الرقم القياسي إذ بلغت 529 بليون دولار في عام 2018، أي بزيادة 9,6 في المائة عن المستوى القياسي السابق البالغ 483 بليون دولار في عام 2017[23]. وعندما تتم الاستفادة من هذه الموارد بشكل سليم، يمكنها أن تسهم في القضاء على الفقر وأن تشجع الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وفي الزراعة والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفي الهياكل الأساسية. وتشمل الفوائد الأخرى للهجرة نقل المهارات وتعزيز التجارة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

(22) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، ”الحقائق السكانية“، رقم 4/2019، أيلول/سبتمبر 2019.

(23) World Bank, *Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook – Transit Migration,* Migration and Development Brief 31 (Washington, D.C., 2019).

باء – حدة اللامساواة وتزايدها: ردود الفعل المناهضة للعولمة والتحديات التي تواجه المؤسسات

20 – عندما عُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كانت العولمة جارية على قدم وساق. فبعد نهاية الحرب الباردة، كان هناك شعور عام بالتفاؤل بأن العولمة يمكن أن تسخَّر لتحقيق التقدم الاجتماعي، على الرغم من أن فوائدها كانت تُغفل الكثير من الناس، إذ كان أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع وكان المئات من الملايين عاطلين عن العمل. وكانت بعض المجتمعات تعاني من تعميق خطوط التصدع الاجتماعي، مع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وبعد مرور خمسة وعشرين عاما على مؤتمر القمة العالمي، لا يزال العالم يواجه نفس التحديات، وازداد الوضع سوءا في بعض المناطق. فقد تزايدت اللامساواة في الدخل في معظم البلدان المتقدمة النمو، ولا تزال مرتفعة جدا في البلدان النامية ككل، على الرغم من أنها انخفضت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وبالمثل، فإن أوجه اللامساواة غير المتعلقة بالدخل، بما فيها اللامساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص المرتبطة بهما، لا تزال قائمة رغم إحراز تقدم خلال العقود الماضية. وكثيرا ما يؤدي ارتفاع مستويات التفاوت إلى تركيز الثروة والنفوذ السياسي في أيدي من هم فعلا في الشريحة العليا من توزيع الدخل، وهو ما يُنتج أو يديم العلاقات غير المتكافئة واختلال في موازين القوى، التي تزيد حدة الانقسامات الاجتماعية وتهدد التماسك الاجتماعي. وفي المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم، وهي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يعني ارتفاع مستويات عدم المساواة أن الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة يشكل تحديا كبيرا جدا أمام تحقيق الأهداف. وتعد الاحتجاجات العامة التي نُظمت في الآونة الأخيرة في بعض تلك البلدان مثالا على هذا التحدي. فلا مناص من مكافحة اللامساواة في الدخل وفي غير الدخل لصون وتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والسلام والأمن مع تمكين النمو الاقتصادي الشامل.

21 – وتعد العولمة، وهي العملية التي يؤدي في إطارها تزايد التدفق الحر للأفكار والناس والسلع والخدمات ورؤوس الأموال إلى تكامل الاقتصادات والمجتمعات واعتماد بعضها على البعض الآخر، عاملا يسهم في تفاقم اللامساواة[24]. وفي حين أن ظاهرة العولمة ومشاعر الناس المناهِضة لها ليست جديدة، فإن عالم اليوم يواجه تحديا أكبر بكثير. وردود الفعل المناهضة للعولمة لم تعد تقتصر على المجال الاقتصادي، بل إنها انتشرت لتشمل جميع الميادين الاجتماعية والثقافية والسياسية، على نحو ما يتجلى في المظاهرات الأخيرة والمستمرة التي ينظمها مواطنون في جميع المناطق. بيد أن الهدف من ردود الفعل تلك يختلف باختلاف المناطق. وعلى سبيل المثال، في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الهجرة، أو على نحو أدق، ما تمثله من تهديد متصوَّر لتدفقات جماعية من المهاجرين واللاجئين ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة، قد حجبت غير ذلك من ”صدمات“ العولمة. وفي المقابل، في أمريكا اللاتينية، تَبينت الآثار السلبية للعولمة في صدمات تجارية وفي صدمات مالية خارجية[25].

22 – ومع تزايد اللامساواة في الدخل والثروة واتساع نطاقها، وركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، والنقص من الإعانات أو إلغائها نتيجة لخفض الإنفاق العام، وتزايد انتشار الوظائف غير المستقرة والبطالة، ولا سيما بين الشباب، يشعر كثير

(24) International Monetary Fund, “Globalization: a framework for IMF involvement”, Issue Brief 02/01, March 2002.

(25) Dani Rodrik, *Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy* (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2017).

من الناس أنهم لم يستفيدوا من النمط الحالي للنمو الاقتصادي الذي يسرته العولمة. وحين يرى عدد متزايد من المواطنين أن ثمار العولمة لا تُقسَّم بإنصاف ولا تتمتع بها سوى قلة قليلة في حين أن جودة حياتهم آخذة في التدهور، فإنهم يفقدون الثقة في ”النظام القائم“ وفي المؤسسات العامة. وهذا يزيد في التوترات وفي الاستقطاب الاجتماعي، مما يقوض التماسك في العديد من المجتمعات.

23 - ويشكل ارتفاع درجة القلق والشعور بالتخلف عن الركب السببين الكامنين وراء الموجة الحالية من ردود الفعل المناهضة للعولمة. وهذا يؤدي بدوره على نحو متزايد إلى عدم الرضا عن المؤسسات القائمة التي لم تتمكن من معالجة الأسباب الهيكلية لأوجه اللامساواة. وبالفعل، فقد كشف مقياس الثقة الذي وضعته مؤسسة إيدلمان لعام 2017 أن مستوى ثقة عامة الناس في المؤسسات الرئيسية الأربع جميعها - أي مؤسسات الأعمال التجارية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام - قد انخفض عموما للمرة الأولى منذ أن بدأ رصده في عام 2012[26]. وأفاد معظم المجيبين أنهم لا يعتقدون أن النظام في مجمله يعمل لفائدتهم. وفي هذا السياق، فإن الشواغل المشروعة التي تساور الناس بشأن العولمة ووتيرة الابتكار وتآكل القيم الاجتماعية بدأت تتحول إلى شعور بالقلق البالغ. وتتجلى تلك المخاوف في أشكال متنوعة، منها إعادة تأكيد الهويات المحلية والوطنية، والمطالبة بمزيد من المراقبة الديمقراطية والمساءلة، ورفض الأحزاب السياسية المعتدلة، وعدم الثقة في النخب والخبراء. وفي الوقت نفسه، تواجه عدة بلدان انخفاضا في الإيرادات الضريبية وارتفاعا في تركيز رؤوس الأموال الخاصة. وتتسم الثروة بطابع مالي وتتركز ملكيتها بشكل متزايد. وحدث كذلك تحول في فرض الضرائب على الدخل من دافعي الضرائب ذوي الدخل المرتفع إلى دافعي الضرائب الأقل دخلا في العديد من البلدان[27]. وخلاصة القول أن ردود الفعل المناهضة للعولمة تبين أن واضعي السياسات استهانوا بشدة بالهشاشة السياسية التي تعتري الشكل الحالي للعولمة[28].

24 - فهل تسببت العولمة في حد ذاتها في زيادة اللامساواة؟ إن ثمة حاجة إلى اكتساب فهم أعمق للعولمة وإلى تحليل الكيفية التي تؤثر بها على الحياة اليومية للمواطنين. وخلافا للاعتقاد السائد، فإن التقدم التكنولوجي وضعف مؤسسات العمالة، اللذَين يمكن التسليم بأن العولمة يسرتهما إلى حد ما، لهما أدوار أكبر في تفاقم اللامساواة من العولمة نفسها. وفي الواقع، يمكن للعولمة أن تكون مفيدة طالما أُديرت ونُظمت بفعالية بحيث توزَّع فوائدها على نحو أكثر إنصافا. ومع ذلك، وعلى نحو ما تعلمه صانعو السياسات على مدى 25 سنة مضت، فإن النمو الاقتصادي الذي كثيرا ما تُمكّن من تحقيقه وتحفيزه العولمة لا ينساب تلقائيا إلى الأسفل. ويتطلب الاشتراك في التمتع بفوائده أن تشجع السياسات العامة النمو الشامل وأن تحمي أولئك الذين يحتمل أن يتخلفوا عن الركب.

25 - وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود عام 1995، تنبأت الدول الأعضاء بالفعل بأن بدون تحول أساسي في النموذج الفكري، يُحتمل أن تؤدي زيادة المنافسة العالمية الناجمة عن العولمة

(26) انظر www.edelman.com/research/2017-edelman-trust-barometer.

(27) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ”Addressing inequalities and challenges to social inclusion through fiscal, wage and social protection policies“، موجز حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، متاح على الموقع www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2019/06/panel-priority-theme.pdf.

(28) World Economic Forum, “The surprising thing about the backlash against globalization”, 15 July 2016.

إلى سباق نحو القاع في الأجور وحقوق العمال والممارسات المتبعة في مجال التوظيف، كما يمكنها أن تضر بالبيئة. وبناء على ذلك، التزمت الدول الأعضاء برؤية إنمائية محورها الإنسان، تُحقَّق فيها التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الاجتماعية من أجل رفع مستويات المعيشة وإيجاد العمالة الكاملة والعمل اللائق والتقدم الاجتماعي للجميع. وأقرت الدول الأعضاء بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مكونات مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة، وشجعت على اتساق السياسات وتكاملها من أجل تعزيز التنمية للجميع.

26 - ومن أجل معالجة ردود الفعل المناهضة للعولمة، من الضروري توجيه الانتباه إلى الفجوة القائمة بين تصور العولمة وواقعها. ويكشف تحليل مفصل للعولمة (أي عمق واتساع اندماج البلدان مع بقية العالم، الذي يتم قياسه بمؤشر الترابط العالمي) أن الناس يميلون إلى المبالغة في تقدير شدة العولمة، في حين أنهم يستهينون بقيودها[29][30]. فالعالم أقل عولمة بكثير مما يُعتقد على نطاق واسع. ويصح ذلك خصوصا فيما يتعلق بالهجرة، لأن الناس في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون أن عدد المهاجرين المقيمين في بلدانهم أكثر من ضعف ما هو عليه في الواقع. ومن خلال عدة مقاييس أخرى، يتبين أيضا أن العولمة أقل عمقا مما يبدو: فلا يُصدَّر إلا نحو 20 في المائة من الناتج الاقتصادي في جميع أنحاء العالم؛ ولا تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا نسبة 7 في المائة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العالمي؛ ولا تمثل دقائق المكالمات الهاتفية الدولية (بما فيها المكالمات التي تجرى عبر الإنترنت) إلا حوالي 7 في المائة؛ ولا يعيش إلا 3,4 في المائة من السكان خارج البلدان التي وُلدوا فيها[31]. ورغم التقدم المحرز في مجال النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن المسافات والاختلافات بين البلدان تفرض قيوداً أشد بكثير على التدفقات الدولية، التي يتم نحو نصفها بين كل بلد والبلدان الثلاثة التي ينحدر منها معظم الوافدين عليه أو يتوجه إليها معظم من يغادرونه.

27 - وسواء أسيء فهم عمق العولمة أم لا، فإن السبب الجذري لردود الفعل المناهضة لها هو عدم الإنصاف في تقاسم منافعها وتكاليفها. وما يلزم الآن القيام به هو تفادي اتباع نهج ''قياس واحد يناسب الجميع'' في العولمة وتحديد الظروف الضرورية لتحقيق عولمة ''عادلة'' أو أكثر أخلاقية لصالح جميع البشر. وعلى سبيل المثال، فإن هولندا، التي يرتبها مؤشر الترابط العالمي في الدرجة الأولى في العالم من حيث ترابطها (أي من حيث عولمتها)، بلد يأوي مجتمعا تسوده المساواة نسبيا. وبالمثل، رُتبت سنغافورة في الدرجة الثانية باعتبارها البلد الأكثر عولمة والبلد الذي تعبر حدوده الوطنية أعلى نسبة من التدفقات. وهذان البلدان يثبتان أن النمو الاقتصادي الذي يتحقق عن طريق العولمة لا يؤدي تلقائيا إلى اتساع نطاق اللامساواة.

(29) استنادا إلى التدفقات الدولية للمنتجات والخدمات (التجارة) ورؤوس الأموال والمعلومات والأشخاص فيما بين 169 بلداً وإقليماً.

(30) انظر: Steven A. Altman, Pankaj Ghemawat and Philip Bastian, DHL Global Connectedness Index 2018: The State of Globalization in a Fragile World (New York, 2018).

(31) المرجع نفسه.

جيم – مستقبل العمل والتغير التكنولوجي واللامساواة

28 – يوجد العالم في خضم ثورته الصناعية الرابعة، ومن شأن التغيرات الناجمة عن ذلك في عالم العمل أن تؤثر على الجميع. فالعمل جانب أساسي في تحقيق التنمية البشرية. وهو لا يمكِّن الناس من تلبية احتياجاتهم المادية ومن الإفلات من براثن الفقر فحسب، بل إنه يمنحهم أيضا إحساسا بجدوى الحياة ويحسِّن التماسك الاجتماعي. بيد أن عالم العمل شهد تغيرا سريعا. فمن المرجح أن تمكِّن خضرنة الاقتصاد من إيجاد ملايين الوظائف الجديدة مع انتقال العالم إلى الطاقة النظيفة والممارسات المستدامة. ومن جهة أخرى، من المرجح أن تشهد الصناعات التي تسبب انبعاث الكربون وإهلاك الموارد بكثافة انخفاضا كبيرا نتيجة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغير الديموغرافي، بما فيه شيخوخة السكان والتزايد السريع في أعداد السكان الشباب، يطرح تحديات أمام خطط الحماية الاجتماعية ويزيد الضغط على أسواق العمل. كما إن التغيرات التكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي، يمكن أن تكون لها آثار عميقة بالنسبة للعاملين في العديد من القطاعات.

29 – وعلاوة على ذلك، لا يزال ما لا يقل عن بليونين من الأشخاص يكسبون عيشهم في الاقتصاد غير الرسمي ولا يتمتعون بحقوق العمال الأساسية أو بالحماية الاجتماعية. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن 172 مليون شخص عاطلون عن العمل في مختلف أنحاء العالم. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة على وجه الخصوص العديد من الحواجز في الحصول على العمالة، ويرجح أن يبلغ عدد العاطلين منهم ضعف عدد العاطلين من الأشخاص من غير ذوي الإعاقة[32]. وتظل أوضاع العمال الشباب تتسم بالهشاشة، وما فتئت حصة كبار السن من العمال ترتفع في البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، يُمضي أكثر من ثلث القوة العاملة العالمية أكثر من 48 ساعة في العمل كل أسبوع، ولا تزال الفجوة في الأجور بين الجنسين قائمة، إذ تبلغ حوالي 20 في المائة على الصعيد العالمي[33]، بينما انخفضت العضوية في النقابات في 60 من أصل 88 بلدا أُبلغ عن بيانات تتعلق بها في الفترة ما بين عامي 2004 و 2016[34]. وينطوي كل واحد من هذه التحديات على إمكانية الزيادة في التفاوتات الاقتصادية، وترسيخ الاستبعاد الاجتماعي، وتفاقم انعدام الأمن، واستفحال عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي على السواء. غير أن هذه النواتج ليست منقوشة في حجر. فالحكومات أمام فرصة فريدة لتحقيق مستقبل أفضل لمواطنيها بالتصدي لتلك التحديات بشكل مباشر من خلال مجموعة متكاملة من السياسات التي تطابق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

30 – وكثيرا ما يشار إلى التغير التكنولوجي بوصفه أحد العوامل الرئيسية في مستقبل العمل، وقد تم التركيز إلى حد كبير على قدرته على إبادة الوظائف. إلا أن التكنولوجيات تحل في المعتاد محل مهام بعينها وليس محل وظائف بأكملها. وكثيرا ما يُستهان بحقيقة أن التكنولوجيات الجديدة تخلق أيضا فرص عمل جديدة وأفضل من غيرها. وفي الوقت الراهن، تختلف البلدان إلى حد كبير من حيث الكيفية التي تعيد بها تصميم الوظائف وتجميع المهام في إطار أدوار جديدة أو قائمة. أما السؤال عما إذا كان أداء المهام عن طريق التشغيل الآلي

(32) انظر *Disability and Development Report: Realizing the Sustainable Development Goals by, for and with Persons with Disabilities* (United Nations publication, Sales No. 19.IV.4).

(33) منظمة العمل الدولية، اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل، *العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا* (جنيف، 2019).

(34) International Labour Organization, “Trade union density rate (%)”. متاح على الرابط https://ilostat.ilo.org/data/ (تم الاطلاع عليه في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

يستتبع إلغاء بعض الوظائف، فهو سؤال تكنولوجي بقدر ما هو سؤال مؤسسي. والقواعد التنظيمية والمؤسسات تحدد ما إذا كان من الأجدى تجميع عدة مهام في وظيفة واحدة وما إذا كان بإمكان العمال تطوير مهاراتهم أو اكتساب مهارات أخرى ليتولوا مجموعات جديدة من المسؤوليات.

31 - بيد أن إدخال تكنولوجيات جديدة وتغير تنظيم العمل أصبحا سمة دائمة من سمات أماكن العمل الحديثة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على المهارات المعرفية الرفيعة المستوى ومهارات التفاعل الاجتماعي المعقدة. ومن أجل مواكبة هذه التطورات، لن يعود العمال قادرين على الاعتماد بشكل حصري على التعليم المدرسي النظامي الذي تلقوه قبل دخول القوة العاملة. ومن ثم فإن من المنتظر أن يصبح التعلم مدى الحياة والدعم الفعال أثناء تحولات سوق العمل يكتسيان أهمية متزايدة من حيث المساواة في الفرص.

32 - وحتى الآن، يُعد العاملون ذوو المهارات العالية هم أكثر المستفيدين من التكنولوجيات الجديدة. أما إحداث الاضطراب في الوظائف - وأحيانا إبادتها، فهو يضر في المقام الأول العمال ذوي المهارات الدنيا والمتوسطة، الذين يؤدون مهام يدوية روتينية ومهام معرفية. وعلاوة على ذلك، يستحوذ عدد ضئيل من الشركات المهيمنة في بلدان عديدة على ما تولّده التكنولوجيات الجديدة من مكاسب فيما يتصل بالإنتاجية. ولم تسفر مكاسب الإنتاجية بعد عن زيادات في الأجور أو ارتفاعات في مستويات المعيشة، مما ساعد على تأجيج الشعور بالاستياء. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فإنها ستؤدي إلى مزيد من استقطاب القوة العاملة وتفاقم التفاوتات في الأجور.

33 - ومع ذلك، لا تتوافر حتى الآن أدلة راسخة على أن التطورات التكنولوجية الأخيرة أفضت إلى ازدياد البطالة بمعدلات هائلة أو أن أنواع بعينها من العمل ستصبح في ظلها من الأمور التي عفا عليها الزمن. وعندما تسفر التكنولوجيات الجديدة إلى تفاقم اللامساواة في الأجور والدخل، فإنها تؤدي إلى ذلك أساسا من خلال زيادة استقطاب القوة العاملة وترتيبات العمل غير المعيارية التي غالبا ما تفتقر إلى منافع الوظائف العادية واستقرارها.

34 - وهذه الظاهرة، على الرغم من أن تاريخها يعود إلى ما قبل الاتجاه الحالي للتغير التكنولوجي، ربما تتبين بمزيد من الوضوح في نهضة ''اقتصاد العربة''، أو الاقتصاد القائم على منصات التطبيقات الإلكترونية، الذي نشأ في بداية العقد الأول من هذا القرن بموازاة نمو شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن نسب الحصول على العمالة عن طريق أسواق العمل المتاحة على الإنترنت لا يزال منخفضا، إذ تتراوح بين 0,5 في المائة من القوة العاملة في الولايات المتحدة و 5 في المائة في أوروبا، فمن المتوقع أن يتسع في المستقبل نطاق إنتاج وتسليم طائفة من الخدمات الشبكية[35][36]. وفي إطار ظروف مُثلى، فإن العمل القائم على المنصات الإلكترونية يمكِّن من تحسين فرص الوصول إلى أسواق العمل، إذ يوفر فرصا جديدة للفئات المهمشة في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينمح العمال حرية العمل قدر ما يريدون وحين يريدون. بيد أن العمل عن طريق المنصات الإلكترونية يمكن أيضا أن يؤدي إلى غموض في المركز الوظيفي، وعدم قدرة العمال على إسماع صوتهم، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية أو غيابها، واستغلال العمال. وعلاوة

(35) Diana Farrell and Fiona Greig, *The Online Platform Economy: Has Growth Peaked?* (Washington, D.C., JPMorgan Chase Institute, 2016).

(36) European Parliament, Directorate-General for Internal Policies, *The Social Protection of Workers in the Platform Economy: Study for the EMPL Committee* (Brussels, 2017).

على ذلك، نادرا ما يكون عمال المنصات الإلكترونية أعضاء في النقابات وكثيرا ما يُمنعون من التفاوض الجماعي بسبب القواعد التنظيمية التي تحكم المنافسة أو غير ذلك من قوانين مكافحة الاحتكار[37]. وبعبارة أخرى، في حين أن الاقتصاد القائم على منصات التطبيقات الإلكترونية أدى إلى تحسين مستويات الاختيار للمستهلكين وتوفير الراحة لهم مقابل سعر أقل، فإن العمال معرضون لمخاطر الخسارة.

35 - وختاما، يواجه التفاوض الجماعي ضغوطا متزايدة في ما يتعلق بمستقبل العمل إلى جانب انخفاض مستويات تمثيل العمال المشار إليها أعلاه. ومن الناحية التاريخية، سارت النقابات العمالية على تكييف استراتيجياتها التفاوضية الجماعية مع الظروف المتغيرة واستجابت للتغيرات التكنولوجية والديمغرافية. فعلى سبيل المثال، من أجل التصدي لحالة الاتصال الدائم التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة، أصبح الحق في قطع الاتصال موضوعا للمناقشة في العديد من البلدان[38]. بيد أن استيعاب الأهمية المتزايدة للأشكال غير المعيارية للعمالة في الأطر القائمة أصبح أصعب بكثير. وفي الواقع، كثيرا ما تخشى نقابات العمال أن تؤدي الأشكال غير المعيارية للعمالة إلى ظروف عمل أسوأ على العموم، في حين أن أرباب العمل يرون مزاياها في المقام الأول، ومنها زيادة المرونة والحد من التكاليف[39]. وتعمل النقابات على التكيف مع هذا الواقع الجديد عن طريق تقديم الدعم للعمال غير المعياريين وتوسيع نطاق خيارات العضوية المتاحة لهم.

دال - تغير المناخ والكوارث الطبيعية: الأثر في القضاء على الفقر والحد من اللامساواة

36 - أصبحت ظواهر تغير المناخ والاحترار العالمي بلا هوادة والأحوال الجوية القاسية من القضايا المؤثرة في عصرنا. وحسب التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من المرجح أن يصل ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى 1,5 درجة مئوية بين عامي 2030 و 2052، وهو في طريقه إلى تجاوز ما بين 3 و 4 درجات مئوية بحلول عام 2100 إذا استمر ارتفاعه بالمعدل الحالي، مما يشكل مخاطر على النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والصحة وسبل كسب العيش، وتوفير المياه والاستقرار الاجتماعي[40]. كما إن *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019*، الذي نُشر مؤخرا، يتضمن إنذارا حادا للبلدان مفاده أن كل عام من التقاعس عن العمل يعرض للخطر الهدف الرئيسي لاتفاق باريس، وهو الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. ويشار في ذلك التقرير أيضا إلى أن البلدان عجزت بشكل جماعي عن وقف الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ويتسبب تغير المناخ في تسارع التدهور

(37) International Labour Organization, Global Commission on the Future of Work, "Job quality in the platform economy", Issue Brief No. 5, 17 February 2018.

(38) Organization for Economic Cooperation and Development, *OECD Employment Outlook 2019* (Paris, OECD Publishing).

(39) European Commission, *Employment and Social Developments in Europe 2018* (Luxembourg, Publications Office of the European Union).

(40) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية "ملخص لصانعي السياسات"، ضمن: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن آثار الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات العالمية ذات الصلة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، وجهود القضاء على الفقر* (جنيف، 2018).

البيئي وزيادة تواتر الأحداث الجوية والمناخية القاسية ومدتها وشدتها. وتعد التساقطات المفرطة أو غير الكافية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتغيرات الشديدة في درجات الحرارة، والعواصف، وحالات الجفاف، والفيضانات من بين الأخطار المناخية التي تواجهها البلدان والمجتمعات بصورة متزايدة[41].

37 - وتظهر الآثار المستمرة لتغير المناخ في كل مكان، على نحو ما يبينه الخراب الذي تسبب فيه إعصار إيداي في موزامبيق وملاوي وزمبابوي، وكذلك الدمار الكارثي الذي تسبب فيه إعصار دوريان في جزر البهاما. وفي الهند، يؤدي تغير المناخ الآن إلى اضطرابات في الرياح الموسمية، مما يجعل الأمطار الموسمية أكثر غزارة وأقل قابلية للتنبؤ. وتترك تلك الاضطرابات ملايين المزارعين، ولا سيما الفقراء منهم، تحت رحمة الاضطرابات المناخية. وبالإضافة إلى ذلك، حسبما يفيد البنك الدولي، يعيش حاليا ما يقرب من نصف سكان جنوب آسيا (800 مليون نسمة) في مناطق يُتوقع أن تتراوح حرارتها بين الاعتدال والارتفاع بحلول عام 2050. وفي الهند، من المرجح أن تنخفض مستويات معيشة ما يقرب من نصف سكان البلد البالغ عددهم 1,3 بليون نسمة بحلول عام 2050 نتيجة لتقلب تساقطات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة[42]. وفي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 28، أُشير أيضا إلى الأهداف المتصلة بالتصدي لتغير المناخ والتنوع البيولوجي بوصفها من أكبر التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي[43].

38 - وقد ألحق التدهور البيئي وأثر تغير المناخ خسائر فادحة بسبل عيش ورفاه الناس، ولا سيما أشدهم فقرا وضعفا، بمن فيهم صغار المزارعين والشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية الساحلية، الذين يتعرضون لمخاطر أشد ويتكبدون خسائر أكبر. ويعاني من تلك الآثار أولئك الذين لهم أقل قدر من وسائل مواجهة المخاطر والتكيف معها والانتعاش منها والتخفيف من حدتها أكثر من غيرهم. وقد أثبتت الزيادة في حدوث الكوارث المناخية أن عقودا من مكاسب التنمية المستدامة يمكن عكس مسارها أو القضاء عليها إلى حد كبير.

39 - وسواء تجلت آثار تغير المناخ في صدمات فردية أو في تدهور بيئي تدريجي، فإنها تسهم في ضياع المساكن والأرواح، وفي الآثار الصحية السلبية والأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية وسبل العيش والموارد البيئية. وفي الحالات القصوى للفيضانات وتآكل السواحل، يمكن أن يكون البقاء المادي لمجتمعات بأكملها في خطر فعلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضرر الذي يلحق بالبيئة يسبب أضرارا بالغة لسبل العيش الحساسة للمناخ، ومنها الزراعة وصيد الأسماك. ويمكن أن يجبر تناقص الموارد الطبيعية الناس الذين يعتمدون على تلك الوسائل في معيشتهم على البحث عن مصادر أخرى للدخل، كأن ينتقلوا مثلاً من الزراعة القائمة على المحاصيل إلى الزراعة المختلطة القائمة على الماشية أو إلى العمل مقابل أجر، ولكن البدائل قد لا تكون دائما متاحة أو ممكنة. ويجوز أن يرتبط أيضا بمثل هذا التحول ارتفاع التكاليف أو الافتقار إلى الدراية التقنية. ويمكن أن تكون النتائج كارثية جدا حين تتعاقب الحوادث المناخية الخطيرة بسرعة، مما لا يترك للذين سبق أن لحقهم الضرر إلا القليل من الوقت للتعافي وإعادة بناء ما لهم من الأصول وسبل كسب العيش.

(41) Ove Hoegh-Guldberg and others, “Impacts of 1.5º C global warming on natural and human systems”, in *Global Warming of 1.5°C*.

(42) Muthukumara Mani and others, *South Asia’s Hotspots: The Impact of Temperature and Precipitation Changes on Living Standards*, South Asia Development Matters (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(43) Sustainable Development Solutions Network and Institute for European Environmental Policy, *2019 Europe Sustainable Development Report* (Paris and Brussels, 2019).

40 - وتؤثر التغيرات في درجات الحرارة وموجات الحر وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الأحداث المناخية القاسية تأثيرا كبيرا على صحة البشر والوفيات والهجرة. فدرجات الحرارة المفرطة، على سبيل المثال، تؤدي إلى اشتداد أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي وتزيد أعداد الوفيات[44]. وتضر تقلبات التساقطات ومستوياتها المرتفعة بإمدادات المياه العذبة وتزيد مخاطر الإسهال والأمراض التي تحملها المياه والأمراض المنقولة عن طريق الحشرات والحيوانات. ولا تقتصر الظروف المناخية المتغيرة على تمديد فترات انتقال الأمراض، بل إنها تؤدي أيضا إلى توسيع نطاقها الجغرافي. ويتعرض الأطفال والمسنون بصورة خاصة لتلك المخاطر بسبب ضيق مجال تنقلهم وضعفهم أمام الأمراض المعدية وانخفاض السعرات الحرارية والغذائية التي يحصلون عليها، وبالنسبة للمسنين، بسبب شدة عزلتهم الاجتماعية[45]. والشباب والأطفال أكثر عرضة للمعاناة أو الموت بسبب أمراض الإسهال والفيضانات، بينما يُحتمل أن يتضرر كبار السن على وجه الخصوص بقدر أكبر من الإجهاد بسبب شدة الحر وحالات الجفاف وحرائق الغابات. في حالات وقوع كوارث طبيعية، كثيرا ما يُغفَل الأشخاص ذوو الإعاقة خلال عمليات الإجلاء وترتفع معدلات الوفيات في صفوفهم[46]. وتشير توقعات المنظمة الدولية للهجرة أيضاً إلى حدوث زيادة في التشرد القسري والهجرة في جميع أنحاء العالم نتيجة لارتفاع درجات الحرارة العالمية وتدهور النظم الإيكولوجية. وبحلول عام 2050، حسبما تشير إليه التقديرات، سيتأثر مئات الملايين من الناس من تغير المناخ والتدهور البيئي[47].

ثالثا - استراتيجيات التصدي للتحديات التي تواجه التعجيل بإجراءات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

41 - سيتوقف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على عدة عوامل. وبالإضافة إلى الإرادة السياسية، تتمثل تلك العوامل في السياسات والاستراتيجيات التي تضعها البلدان وشركاؤها في التنمية، وفي التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ بالموارد (المالية والبشرية على السواء) المخصصة للتنفيذ، ومدى اضطراد النمو الاقتصادي وإنصافه وشموله. والأهم من ذلك أنّ لا بد من معالجة الآثار المستمرة للعديد من الاتجاهات العالمية الكبرى والتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة عام 2030. ومن أجل التصدي بفعالية لتلك التحديات المترابطة، لا بد من تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية يدعم بعضها البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تواصل سياسات المالية العامة إعطاء الأولوية للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

(44) United Nations Framework Convention on Climate Change, "Climate change impacts human health", 12 April 2017.

(45) Christopher B. Field and others, "Technical summary", *in Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Part A: Global and Sectoral Aspects – Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*.

(46) انظر *Disability and Development Report: Realizing the Sustainable Development Goals by, for and with Persons with Disabilities*.

(47) International Organization for Migration, *Migration, Environment and Climate Change: Assessing the Evidence* (Geneva, 2009).

42 - ومن أجل التأكد من أن البلدان تحدد أهدافا وغايات من شأنها تحسين أحوال الإنسان، من الضروري مراعاة التغير الديمغرافي على نحو منهجي. فمعرفة أعداد السكان وتوزيعهم على الفئات العمرية ومواقع وجودهم تجعل من الممكن تلبية احتياجاتهم وضمان ألا يتخلف أحد منهم عن الركب. ونظرا لاستمرار نموها السكاني، فإن على العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا، أن تزيد استثمارها في تكوين رأس المال البشري بقدر كبير. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لتلك البلدان أن تعمل على تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل. ولا بد أيضا من بذل جهود لتسريع النمو الاقتصادي الكثيف العمالة، وتوفير المياه النظيفة، والمرافق الصحية، والطاقة الميسورة التكلفة، والسكن اللائق بأسعار معقولة، والحماية الاجتماعية.

43 - وبما أن الدينامية الاقتصادية للفئات السكانية المتقدمة في السن يمكن أن تقلّ أمام انخفاض عدد السكان البالغين سن العمل، فإن مجموعة من التدابير الممكن اتخاذها تتمثل في تيسير مشاركة كبار السن في القوة العاملة وتوفير العمالة لهم. ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع ترتيبات العمل المرنة المتاحة للعمال المسنين وتفادي خلق المثبطات التي تُثني عن مواصلة العمل في نظم المعاشات التقاعدية مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة. ويمكن كذلك تحفيز الزيادة في مشاركة المسنين في القوة العاملة بتشجيع التعلم مدى الحياة للتأكد من أن العمال المتقدمين في السن يملكون المهارات والقدرات التي تمكنهم من التكيف مع أسواق العمل المتغيرة. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا أن تتصدى الدول الأعضاء للتمييز ضد كبار السن في أماكن العمل، وأن تعزز جهود تهيئة بيئات عمل مواتية للمسنين، وأن تشجع الصور الإيجابية للعمل في المراحل المتأخرة من العمر. وإلى جانب تحسين معدلات مشاركة العمال المسنين في القوة العاملة، فإن التحول الصحي العالمي الذي أسهم في تمديد العمر المتوقع يجعل من الضروري أيضا أن تنشئ المجتمعات خدمات ملائمة لكبار السن وأن تحسن فرص الحصول على خدمات صحية جيدة للمسنين في المناطق الحضرية والريفية.

44 - ومن أجل القضاء على الأسباب والعوامل الهيكلية التي تجبر الناس على مغادرة أوطانهم، لا مناص من أن تستثمر البلدان في البرامج التي من شأنها التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعطي هذه البرامج الأولوية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتعزيز التحول الهيكلي للاقتصادات وإيجاد فرص العمل، والاستثمار في التعليم والتغطية الصحية الشاملة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والحد من انبعاثات الكربون، وضمان الأمن الغذائي وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين المرأة والفتاة.

45 - وعلى البلدان أيضا أن تنفذ سياسات الاستدامة الحضرية للتعامل مع التحديات المتعددة التي يطرحها التوسع الحضري السريع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إعادة النظر في أنماط التوسع الحضري التي تتسم بالافتقار إلى التحول الهيكلي للاقتصادات، وبارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة واللامساواة، وبمستويات مثيرة للقلق من التدهور البيئي.

46 - ومن أجل بناء ثقة الناس واستعادة اطمئنانهم للنظام، يجب على الحكومات والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والطوائف الاجتماعية والأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال الخيرية ومراكز الفكر والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، أن توحد جهودها من أجل بناء نموذج أكثر تكاملا يضع الإنسان في صميم التنمية. وينبغي للبلدان ذات القدر المحدود نسبيا من العولمة أن تستفيد من حيز السياسات العامة من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والرخاء المشترك.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود لإيجاد المزيد من السبل المثمرة للتعامل مع المواطنين، فضلا عن إدارة توقعاتهم، ولا سيما الفجوة القائمة بين التصور والواقع في عصر مجتمع المعلومات الذي تيسره شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي والدورة الإخبارية على مدار 24 ساعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للنظم المتعددة الأطراف أن تكفل أن العولمة لا تتعدى الحدود التي تقيمها المؤسسات التي تنظم الأسواق وتحقق استقرارها لتتيح التنمية المستدامة للجميع.

47 - ويشير تعدد الروابط بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس إلى أن تنفيذهما معا على نحو متكامل وتآزري من شأنه أن يؤدي إلى العديد من الفوائد. ومن شأن هذا النهج أن يعزز إلى حد كبير فعالية وجودة النتائج، وأن يسهم في الاستخدام الفعال للموارد، وفي الاتساق بين القطاعات وبين الجهات الفاعلة، وفي تشكيل شراكات جديدة[48]. ولا بد للبلدان أيضا أن تسخر التكنولوجيات المتاحة لتقفز و/أو لتتحول من الوقود الأحفوري الملوث إلى الطاقة النظيفة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي وإيجاد فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الإجراءات المتعلقة بالمناخ وعمليات التحول إلى الاقتصادات الخضراء فرصا للحد من الفقر واللامساواة. والانتقال المنصف يتطلب إدماج الأهداف المتعلقة بالمناخ بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى الحد من أوجه الضعف، وتقديم الدعم للمتضررين من تغير المناخ، وإيجاد فرص العمل اللائق.

48 - وسيستلزم التصدي لهذه التحديات على نحو فعال قدرا أكبر من الاستثمارات في القدرات الإحصائية الوطنية وفي جمع بيانات مصنفة وتحليلها في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد دولة أو أمة واحدة تستطيع بمفردها التصدي بفعالية لهذه التحديات، لا سيما التحديات العابرة للحدود الوطنية، من قبيل تغير المناخ والهجرة الدولية. فتحقيق المزيد من الرفاه وتعزيز مستقبل البشرية جمعاء سيتطلب من جميع البلدان أن تؤيد تعددية الأطراف. وتستلزم مكافحة الآثار المدمرة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية جهودا جماعية قوية، تشمل وضع السياسات وتقاسم الأعباء وتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف.

49 - وستكون جميع هذه الإجراءات الرامية إلى التعجيل بإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مدعومة بإعادة تأكيد رؤية التنمية التي محورها الإنسان ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية المعرب عنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن منذ 25 عاما مضت. ومن شأن ترسيخ السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بقوة في الهدف الشامل المتمثل في تحسين رفاه الإنسان أن يجعل من الممكن معالجة العديد من التحديات المجتمعية برؤية واضحة. وإذا ما اتُّخذ الإنصاف والعدالة الاجتماعية أساساً لصنع السياسات، سيصبح من الطبيعي تشجيع العولمة المنصفة، والتوسع الحضري المستدام والشامل، والانتقال العادل من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. ومن شأن السعي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية المعلنة في كوبنهاغن، وهي القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والاندماج الاجتماعي، أن يوائم إجراءاتنا الجماعية الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. فبعد 25 عاما، تكمن أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالضبط في قيمته بوصفه منبرا لإطلاق عقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

(48) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, and United Nations Framework Convention for Climate Change secretariat, *Global Conference on Strengthening Synergies Between the Paris Agreement on Climate Change and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Maximizing Co-Benefits by Linking Implementation of the Sustainable Development Goals and Climate Action – Conference Summary* (2019).